



قصة المقاعد المخبونة

الجهد .. والنصر

مدخل

يتفق الكثيرون على إن العملية السياسية الجارية في العراقي اليوم قد شابتها الكثير من السلبيات والأخطاء ، وفي مقدمة تلك السلبيات استنادها إلى كمّ كبير من المعلومات المغلوطة حول عدد السكان ونسب المكونات العراقية مما كان أساساً في الحجم الممنوح لكل مكون في الساحة السياسية العراقية ، ثم زاد الأمر سوءاً باستغلال الظروف الإستثنائية التي رافقت عملية تمثيل المكونات في العملية الانتخابية التي جرت في ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٦ الأمر الذي انعكس بالتالي على نتائج هذه العملية والذي أفرز مجلس نيابي لا يمثل الحجم الحقيقي لمحافظة العراق بصورة دقيقة وصحيحة .

ووسط هذا كله برز موضوع المقاعد النيابية التي سلبت ظلماً من محافظات (نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وبابل) ودون وجه حق ، ومثل هذا الأمر مسألة حساسة ومهمة لما فيه من تهميش وغبن لشريحة مهمة وكبيرة في المجتمع العراقي .

ولذلك كانت هذه القضية في مقدمة أولويات عمل قيادة الحزب الإسلامي العراقي الذي أخذ العهد على نفسه أن يكون مدافعاً عن جميع العراقيين وصوتهم الذي يعمل على استعادة حقوقهم المسلوقة والمهزومة . وكانت قصة اللبذل والعطاء .. وفصولاً للعمل المتواصل والنصر المؤزر الذي تم تحقيقه ..

ونحن نحاول هنا أن نرسم صورة ولو بسيطة لهذه القضية الكبيرة.

أصل المشكلة

بدأت المشكلة منذ صدور قانون إدارة الدولة الذي أصدره الحاكم المدني عام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ حيث اعتمد على عدد نفوس مئة ألف نسمة مقابل واحد من مقاعد البرلمان ليكون عددها (٢٧٥) مقعد ، وبينما بقي العدد كما هو تم احتساب عدد مقاعد مجلس النواب وفق قانون جديد للانتخابات نص على إن توزيع المقاعد على المحافظات إنما يتم وفقاً لنسبة عدد الناخبين المسجلين في كل محافظة وليس على أساس عدد السكان ، ولتت الاعتماد كان على الناخبين الذين يحق لهم التصويت فالمعروف أنه ليس هناك عمل إحصائي رصين للناخبين المسجلين كان من الممكن الاعتماد عليه فالظروف الاستثنائية التي رافقت عملية التسجيل حالت دون تمكن الكثيرين من تسجيل أسماءهم ، وبالتالي أدى هذا كله إلى غبن محافظات(الانبار،صلاح الدين،نينوى،ديالى،بابل) من حيث عدد المقاعد الممنوحة لكل محافظة .

إن الإحاطة بالظروف الصعبة التي مرت على هذه المحافظات في تلك الأشهر يجعلنا نؤكد وجود غبن واضح وسلب مقصود لعدد ليس بالقليل من المقاعد المخصصة لها ، فقانون إدارة الدولة وما تلاه تمت كتابته في مجلس حكم لم يقم على تمثيل حقيقي للمكونات العراقية وإنما على تلك الإحصائيات المغلوطة التي أشرنا إليها في أعلاه ، الأمر الذي أوجد حالة الاستفراء بالرأي وشيوع حالات واضحة من التهميش والإقصاء لمكون معين ومهم ومؤثر غاب قسراً أو غيب عن مجمل ما يدور على الساحة السياسية التي تشكلت في ذلك الوقت .

ثم كان هناك في تلك المحافظات جو من عدم ارتياح أو تقبل للعملية السياسية بشكل كامل بسبب ظرف المرحلة القائم على وجود الاحتلال وعدم استيعاب الأمر بشكل كامل لدى الكثيرين من

سكان تلك المناطق ، هذا فضلاً عن ما تعرضت له مدينة الفلوجة وما رافقه من انسحاب الحزب الإسلامي العراقي من انتخابات الجمعية الوطنية والتي أسست لقانون الانتخابات الذي قامت العملية الانتخابية والتي سلبت هذه المقاعد على أساسه .

هذا كله لم يوجد أجواء صحية وسليمة لمساهمة سكان تلك المحافظات كغيرهم في العملية السياسية ، في الوقت الذي كانوا ينتظرون من شركائهم في الوطن التصرف بمهنية وحيادية حتى لو كانوا غائبين أو مغيبين عن المشهد السياسي في وقتها .

وفي ظل أجواء الاستقطاب والتفرد والاستثناء بالرأي وصنع القرار هذه ، أقرت الجمعية الوطنية قانون الانتخابات ذي الرقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ، ونص حول (مقاعد مجلس النواب) الآتي :

المادة (١٥) :

أولاً : يتألف مجلس النواب من (٢٧٥) مقعداً ، (٢٣٠) مقعداً منها توزع على الدوائر الانتخابية ، و (٤٥) مقعداً تعويضياً .

ثانياً : تكون كل محافظة وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين في المحافظة حسب انتخابات ٣٠ كانون الثاني / ٢٠٠٥ (المعتمد على البطاقة التموينية)

هذا في وقت لم يتم التركيز على تقاطع ما ورد في القانون مع ما ورد في الدستور الذي كانت الأطراف المغيبة حاضرة في كتابته ولو بشكل نسبي / المادة (٤٩ / أولاً) والتي نصت على : (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله) .

غبن واضح ... تدحضه الحقائق

من خلال متابعة أعداد السكان ومقارنتها بالمقاعد الممنوحة لها وفقاً لقانون الانتخابات نلاحظ أن هناك عدد من المقاعد سلبت بشكل واضح ودون وجه حق من هذه المحافظات، والأمر موضح في الجدول الآتي :

ت	اسم الدائرة الانتخابية	عدد السكان	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقاعد وفق الناخبين المسجلين	عدد المقاعد وفق عدد السكان	عدد المقاعد المسلوبة
١	بغداد	٦,٦٦٧,٠٠٠	٣,٦٦٤,٩٢٢	٥٩	٥٧	
٢	كربلاء	٧٣١,٥٠٠	٤٠٩,٠٨١	٦	٦	
٣	ميسان	٧٨٤,٣٠٠	٤١٧,٢٧٣	٧	٧	
٤	ذي قار	١,٤٥٨,٥٠٠	٧٧٨,٥٧٤	١٢	١٢	
٥	الأنبار	١,٢٦٠,٢٠٠	٥٧٤,١٣٨	٩	١١	٢
٦	صلاح الدين	١,١١٣,٤٠٠	٤٩٨,٠١٧	٨	١٠	٢
٧	النجف	٩٥٤,١٠٠	٤٩٣,٨٠٨	٨	٨	
٨	نينوى	٢,٥١٤,٨٠٠	١,١٩٧,٩٩٠	١٩	٢١	٢
٩	البصرة	١,٩١٦,٠٠٠	١,٠٣٥,٠٥٥	١٦	١٦	
١٠	بابل	١,٤٥٤,٧٠٠	٦٩٤,١٩٢	١١	١٢	١
١١	القادسية	٩٢٤,٩٠٠	٤٨٦,٨٢٧	٨	٨	
١٢	المتن	٥٣٧,٧٠٠	٢٩٥,٣٢٦	٥	٥	
١٣	السليمانية	١,٦٧٧,٥٠٠	٩١٤,٤٤١	١٥	١٤	
١٤	دهوك	٤٩٦,١٠٠	٤٢٩,١٨٢	٧	٤	
١٥	أربيل	١,٣٤٩,٢٠٠	٧٩٥,٢٩١	١٣	١١	
١٦	كركوك	٩٢٧,٢٠٠	٥٧٦,٠٤٨	٩	٨	
١٧	واسط	٩٦٤,٦٠٠	٤٩٤,٩٥٥	٨	٨	
١٨	ديالى	١,٣٩٧,٥٠٠	٦٢٤,٠٩٩	١٠	١٢	٢

مخاطبات رسمية

كان الحزب الإسلامي العراقي قد انتبه منذ اللحظة الأولى إلى خطأ هذا المعيار في توزيع مقاعد مجلس النواب وأكد على ذلك في كتب رسمية بعثها إلى جهات عدة منها الجمعية الوطنية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات السفارة الأمريكية والبريطانية وممثلة الأمم المتحدة ،

وكانت هذه المخاطبات قد بينت بصراحة أوجه الخلل في تطبيق هذه المعايير المغلوطة ومؤكدة على إنها تلحق الضرر بعدد غير قليل من سكان تلك المحافظات ، وإن ذلك - وهو الأمر الأهم - يعني قيام العملية السياسية على أساس هش وخاطئ مما يترتب عليه إبقاء حالة الاحتقان وعدم الاستقرار .

وهذه نماذج من تلك المخاطبات التي تجاوز عددها الـ ١٤ كتاباً رسمياً خلال المدة المحصورة بين (٢٥ / ٩ / ٢٠٠٥ - ٢٣ / ٥ / ٢٠٠٧) :



الحزب الإسلامي العراقي

العدد / ٨١٢٨

التاريخ / ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٥

إلى / المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

الموضوع / قانون الاستفتاء على الدستور

ثالثاً : فيما يتعلق بأعداد السكان وناخبي المحافظات فهو أمر مهم وخطر بالنسبة للدستور أو الانتخابات

القادمة فيحتاج إلى إبراز العدد الذي سوف تعتمد المفوضية في كل محافظة في وقت إن الإحصائيات التي لدينا من وزارة التجارة والتخطيط والتعاون الإنمائي والبيانات التي تم الحصول عليها من الجمعية الوطنية والمفوضية ومن نتائج الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ والبيانات التي تم الحصول عليها من ممثلة الأمم المتحدة في العراق تختلف اختلافاً جذرياً عما أعلن عندكم ، فمثلاً ناخبي الأنبار ، عدد الناخبين المسجلين عند المفوضية هو ٥٠٠٠٠٠٠ بينما عند الأمم المتحدة هو (٤٩٢ ٦١٣) وعند مقارنة بيانات الجمعية الوطنية مع بيانات وزارة التخطيط نجد تغييراً ديمغرافياً في بعض المحافظات ، والأمر يشعرنا بوجود تلاعب في البيانات وهذا ينعكس على الاستحقاقات التي تترتب عليها ..

الأمين العام

للحزب الإسلامي العراقي

١٢ / شعبان / ١٤٢٦ هـ

الحزب الإسلامي العراقي

رقم الكتاب : ٨٢٠٢

التاريخ : ٢٢ - ١٠ - ٢٠٠٥

إلى / المفوضية العليا للانتخابات

الموضوع : احتساب عدد المقاعد النيابية للمحافظات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بالاعتماد على قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية تم

حساب عدد مقاعد الجمعية الوطنية بـ (٢٧٥) وكان

المعيار هو مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من عدد سكان العراق إذ تم اعتماد عدد السكان وفق إحصائيات وزارة التجارة ووزارة التخطيط لعام ٢٠٠٤ ، ولكن بعد صدور قانون الانتخابات الأخير من الجمعية الوطنية تم اعتماد عدد الناخبين المسجلين في انتخابات ٣ / ١ م ٢٠٠٥ كمعيار لاحتساب عدد المقاعد لكل محافظة من محافظات العراق وبذلك تم تغيير المعيار الذي من المفترض أن يكون معياراً واحداً علماً بأن معيار عدد الناخبين المسجلين في انتخابات ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ يتضمن إشكاليات كبيرة ، حيث إن كثيراً من المناطق الساخنة لم يجر فيها تسجيل للناخبين باعتراف المفوضية العليا كما حدثت خروقات كبيرة في عملية التسجيل حيث إن عدد المسجلين يساوي عدد السكان في بعض المناطق وهذا لا يمكن تصوره مما يثبت إن عملية تسجيل الناخبين لم تكن دقيقة وبالتالي لا تصلح هذه العملية أن تكون معياراً لاحتساب عدد المقاعد لكل محافظة.

على ضوء ما ذكرناه يجب الاحتكام إلى معيار واحد هو عدد السكان في كل محافظة وفقاً لبيانات وزارة التجارة ووزارة التخطيط كما حصل في حساب عدد مقاعد الجمعية الوطنية ، لذا نهيب بكم التدخل وإعادة حساب عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة وفقاً لمعيار عدد السكان رفعا للظلم الذي لحق بمحافظات (نينوى ، الأنبار ، صلاح الدين ، ديالى) ولتحقيق العدالة للجميع ولتجنب الإشكالات التي يمكن أن تحصل بسبب هذا الظلم . مع فائق التقدير

طارق الهاشمي

الأمين العام

١٩ / رمضان / ١٤٢٦ هـ

الحزب الإسلامي العراقي العدد : ٩٧٠١

التاريخ : ٨ - ١٢ - ٢٠٠٥

إلى / ممثلة الأمم المتحدة في العراق

الموضوع / احتساب عدد المقاعد النيابية

إحاقا بكتابتنا المرقم (٨٦٤٧) في ١٠ / ١١ / ٢٠٠٥ ، نشير إلى كتاب الجمعية الوطنية العراقية المرقم (٣١١٣) في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥ والذي يؤكد فيه ضرورة اعتماد معيار مقعد واحد في احتساب عدد مقاعد الجمعية الوطنية مقابل مائة ألف نسمة من السكان ، ونعلمكم

بإجابة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بموجب كتابها المرقم

(ك / ٩ / ٨١) في ٩ / ١١ / ٢٠٠٥ بأن ليس لها دخل في

وضع القوانين وإنها جهة تنفيذ تقوم بتنفيذ قانون الانتخابات لعام

٢٠٠٥ والمشرع من قبل الجمعية الوطنية . ولدى لقاءنا بمجلس المفوضية بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٥ أيدوا مشروعنا طلبنا في إعادة احتساب المقاعد .

علماً بأنه لم يتبقى على الانتخابات إلا أياماً معدودات وإن كتابنا الذي تضمن مظلومية المقاعد في المحافظات التالية (نينوى ، صلاح الدين ، الأنبار ، ديالى) بمقدار (٨) مقاعد قد أرسل إلى الجمعية الوطنية بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٥ ولم يصدر الجواب إلا في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥ . ولم يصدر الجواب إلا في ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥ ووصلنا بتاريخ ٧ / ١٢ / ٢٠٠٥ .

إن استمرار الوضع بهذا الشكل يعني تسويقاً في حل هذا الإشكال ويعد تزويراً مسبقاً في الانتخابات لذا نرجو تدخلكم وبالسريعة الممكنة في هذه القضية الهامة دعماً للمسيرة الديمقراطية .

طارق الهاشمي

الأمين العام

لقاءات متواصلة

من أجل تعضيد جهوده الرامية إلى رفع هذا الظلم عن سكان المحافظات العراقية التي غابت بقانون الانتخابات، قام قادة الحزب الإسلامي العراقي بلقاءات متواصلة لم تنقطع مع الشخصيات الفاعلة على الساحة العراقية لا سيما ممثلي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعدد من أعضاء الجمعية الوطنية والمسؤولين العراقيين وممثل الأمين العام للأمم المتحدة والسفير الأمريكي في العراق ، ولقد بدأت هذه الرحلة الطويلة في شهر نيسان من عام ٢٠٠٥ بعقد سلسلة لقاءات لمناقشة عدة أمور مهمة

ومن أبرز هذه اللقاءات :

• في ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥ كان هناك لقاء ضم ممثل الأمم المتحدة والأمين العام للحزب الإسلامي نوقش خلاله التوزيع غير العادل للمقاعد النيابية وقد تكررت هذه اللقاءات عدة مرات وكان هدفها

هو التواصل مع الأمم المتحدة والمفوضية المستقلة للانتخابات في متابعة الأمور الفنية واللوجستية التي تخص العملية الانتخابية .

● في نيسان ٢٠٠٥ لقاء د. محسن عبد الحميد رئيس مجلس شورى الحزب الإسلامي مع أشرف قاضي ودار الحديث حول الاعتراض على عدد ناخبين في المحافظات وخاصة الأنبار وتمت التوصية عقد اجتماع مع الخبير الألماني وفي مايس ٢٠٠٥ عقد الاجتماع وتم التصحيح العدد الخاص بمحافظة الأنبار من ٤٠٠ ألف إلى ٦٠٠ ألف بعد إصرار الحزب الإسلامي على هذه القضية والمطالبة المستمرة بها .

● تم عقد اجتماع ثالث مع السيد أشرف قاضي بحضور الأستاذ إياد السامرائي نائب الأمين العام وتناول الاجتماع اعتراض الحزب الإسلامي العراقي على توزيع المقاعد على عدد الناخبين المسجلين .

● بعد الاستفتاء على الدستور ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٥ عقد اجتماع آخر بين الأستاذ طارق الهاشمي وأشرف قاضي حول الغبن المتحقق في توزيع المقاعد .

● في ٥ / ١١ / ٢٠٠٥ عقد لقاء الهاشمي مع السفير الأمريكي زلماي خليل زاده والجنرال وكيسي بحضور مجاميع سياسية أخرى حول نفس الموضوع .

● في بداية شهر كانون الأول ٢٠٠٥ عقد اجتماع بين الحزب الإسلامي العراقي ومجلس المفوضين حيث دار حديث ساخن حول دور المفوضية وعدم ممارستها مسؤوليتها تجاه القانون الذي وضع للانتخابات النيابية ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٥ .

وغيرها من اللقاءات المهمة .

جهد قانوني متميز

لم يكتف الحزب الإسلامي العراقي بهذه المخاطبات المستمرة إلى الجهات المعنية وشبكة اللقاءات الواسعة التي قام بها وتنبه أصحاب الرأي والقرار إلى حقيقة الموضوع ، وإنما قام بتشكيل فريق من المحامين ممن لهم الخبرة والكفاءة في مجال (المحاكم الدستورية) لغرض رفع الظلم الذي وقع على أهلنا في تلك المحافظات ، وكان رفع الدعوة لأول مرة خلال الأيام الأولى لإثارة القضية وبتاريخ ١ / ١٢ / ٢٠٠٥ حيث ردت المحكمة الاتحادية الدعوة شكلاً ، ولم يعيق ذلك جهد الحزب الإسلامي الذي عاهد جماهيره على مواصلة السير من أجل إحقاق الحق فأعاد رفع الدعوة بتاريخ (١٥ / ٦ / ٢٠٠٦) فتم إقامة دعوة دستورية ضد الجمعية الوطنية العراقية وسجلت الدعوة برقم (١٥ / الاتحادية / ٢٠٠٦) . وكانت جميع الإجراءات بمتابعة مباشرة من قبل قيادة الحزب الإسلامي التي عملت جاهدة على تذليل جميع المعوقات المالية والمعنوية وكانت تتواصل إعلامياً مع الجماهير وتطلعهم على مسيرة وتطورات القضية وتطمئنهم إلى أن الحزب الإسلامي ماضٍ في طريقه هذا لا يوقفه أي شيء .

ولمدة سنة ونصف تقريباً استمر جهد فريق المحامين المكلفين بمتابعة قضية المقاعد المغبونة على الرغم

من كل الصعوبات التي واجهوها لا سيما في الظرف الأمني الحرج خلال عام ٢٠٠٦ عام تفجير المآذن والمساجد، وفي هذه السنة والنصف كانت جولات وصولات طويلة من المرافعات والمخاطبات مابين المحكمة الاتحادية ومجلس النواب ، حيث لم يتوانى فريق المحامين المكلفين عن بذل أقصى الجهود

وتذليل الصعوبات والعقبات التي واجهتهم ، وخلال عديد المرافعات والمخاطبات التي جرت قدم المحامون كل الأدلة على صحة موقفهم وفندوا ببراعة الشبهات التي أثيرت في هذه القضية الشائكة . وكان موقف الحزب الإسلامي يزداد قوة وصلابة يوماً بعد آخر . حتى لاحت بوادر النصر الأكيد الذي تحقق بعد ذلك .

نصر مؤزر

واستمر الحزب الإسلامي العراقي في دعواه .. لم توقفه الصعاب

التي واجهها .. وهو على الرغم من عظم المسؤوليات الملقاة على كاهله لم يتراجع عن عزمه ولم يحنث في وعده الذي قطعه لأهله في إعادة المقاعد المسلوقة إلى أهلها .. يمضي بثقة وأمامه هدف يلوح له بالأفق البعيد لكنه واثق من نيته .. وقد تحقق هذا الهدف في ٢٦ - ٤ - ٢٠٠٧ حيث أقرت المحكمة الاتحادية العليا بحق المحافظات المذكورة في المقاعد التي

سلبت منها وجاء في نص القرار الذي أصدرته بهذا الخصوص :

((- أقرت المحكمة طلب الموكلين لنا بعدم دستورية المادة

(١٥ / ثانياً) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة

٢٠٠٥ لتعارضها مع أحكام المادة (٤٩ / أولاً) من الدستور .

- للسلطة التشريعية إصدار نص جديد موافق لأحكام المادة

(٤٩ / أولاً) من الدستور على أن لا يمس

الإجراءات التي جرت بموجبها انتخابات المجلس النيابي الحالي)) .

فكان هذا النص الواضح نصراً معنوياً ضمن به الحزب الإسلامي

العراقي وبعد جهد كبير ووقت طويل حق سكان تلك المحافظات في تلك المقاعد والذي لا احد يستطيع سلبه من جديد في الانتخابات القادمة .

وقد بين الحزب الإسلامي العراقي موقفه من قرار المحكمة الاتحادية هذا في بيانه رقم (١٥٣) ،
وفيما يأتي نص البيان :

بيان رقم (١٥٣) صادر عن الحزب الإسلامي العراقي

حول قرار المحكمة الاتحادية بخصوص مقاعد أهل السنة

تتذكر جماهيرنا الوفية الظروف التي رافقت إجراء انتخابات
١٥ / ١٢ / ٢٠٠٦ وقضية المقاعد التي سلبت من محافظات
معينة دون وجه حق وبمخالفة دستورية واضحة وجلية.

لقد فقدت محافظات (نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى)
أكثر من ١٣ مقعداً كانت من حقها بسبب الاعتماد على عدد
الناخبين المسجلين أساساً لتحديد عدد المقاعد وإهمال الإحصاء
السكاني الدقيق الذي يبين حقيقة التمثيل السكاني لكل
محافظه فغُبن حق سكانها وترتبت عليهم حالة من
التهميش وفقدان الدور الحقيقي نتيجة لهذا الخطأ
المتعمد ، وعدم اعتماد المعايير العلمية والموضوعية.

وعلى الرغم من أن جبهة التوافق العراقية قررت المضي في
العملية السياسية على الرغم من الطعون وشبهات التزوير، إلا أنها
عاهدت الله والجماهير أن تطالب بحقهم القانوني وأن لا تفتأ تواصل جهودها في سبيل إعادة الحق
المستلب منهم.

ولذلك سارعنا إلى رفع دعوى إلى المحكمة الاتحادية وهي الجهة القانونية التي يقع عليها تصحيح
هذا المسار وبيّنا وخلال ١٥ شهراً وعبر فريق من المستشارين الأكفاء الذين تصدوا لهذه المهمة
المخالفات الواضحة للنصوص الصريحة الواردة في قانون إدارة الدولة وقانون الانتخابات في
الدستور.

واليوم وبعد أن بذلنا كل جهدنا وقدمنا كل المستندات والوثائق التي تبين حق سكان تلك
المحافظات في المقاعد المأخوذة منها قسراً أصدرت المحكمة المذكورة حكماً ملزماً لا يقبل
النقض جاء فيه:-

(قررت المحكمة الحكم بعدم دستورية المادة (١٥/ثانياً) من قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة
٢٠٠٥ لتعارضها مع أحكام المادة (٤٩/أولاً) من الدستور على أن لا يمس الإجراءات التي جرت
بموجبها انتخابات المجلس النيابي الحالي في ظل قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة
الانتقالية..).

إن قرار المحكمة الاتحادية المذكور آنفاً فيه اعتراف ضمني بأن هناك غيباً واضحاً وقع علينا
ويجب أن يعالجه تشريع جديد ، عن هذا القرار لم ينصف الجماهير بشكل كامل ، ففي الوقت
الذي أقرت فيه المحكمة بوجود الغبن إلا أنها لم تُعد الحقوق إلى أصحابها بحجة عدم التأثير على
سير العملية السياسية .

وهنا فإننا نذكر كل من يتكلم عن الاستحقاقات الانتخابية الحالية أن هذه الاستحقاقات فيها تجاوز على حقوق الآخرين وباعتراف المحكمة الاتحادية نفسها وبالتالي فنحن نطالبهم بالسعي معنا من أجل إعادة هذه الحقوق، وأقل ما يقدم في هذا المجال تحقيق التوازن الفعلي في كافة مؤسسات الدولة وضمن المشاركة الفعالة لكافة الأطراف في صنع القرار السياسي.

أما جماهيرنا الوفية الصابرة فنقول لها أننا بذلنا كل ما بوسعنا من أجل إعادة الحق إليهم، وإذا كان نجاحنا في هذه القضية في جزء مما وعدناهم به فإننا قدمنا لهم الضمان القانوني بالألا تتكرر هذه الحالة من التجاوز في الانتخابات القادمة وان مقاعد أهلنا عادت إليهم بعد أن تكلفت جهودنا بهذا النجاح والتوفيق.

كما ونعاهدكم أن نبقى صوتهم وضميرهم في كل المحافل والقضايا نطالب بحقوقهم ونبذل كل الجهد من أجل رفع الظلم والغبن عنهم. والله على ما نقول شهيد.

المكتب السياسي

١٣ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ

٢٩ / ٥ / ٢٠٠٧ م

وفي الختام :

انتهت القضية .. ومعها نهي قصة الجهد والنصر المؤزر ..

قصة العهد .. والبذل .. والتواصل ..

الصبر .. ونيل المراد ..

الهدف الذي لاح بعيداً في الأفق ..

فعزم الحزب الإسلامي أن يجعله في قبضة يده .. حقيقة لا خيال ..

هي قصة المقاعد المغبونة ..

حق سلب ..

ثم عاد بإذن الله على أيدي رجالات الحزب الإسلامي العراقي .

والحمد لله رب العالمين